من تراب الطريق (٤٠٨)

بيع القاصرات للزواج وجنسية مصر!(*)

أعادتنى الأنباء المتفجرة ، والتحقيقات الصحفية الواسعة ، وتحقيقات النيابة العامة ، عن بيع القاصرات المصريات ـ فى سوق النخاسة ـ للعواجيز الأثرياء طلاب الصبايا والأبكار ، القادمين بأموالهم من بلاد البترول خصيصا لشراء الفتيات المصريات القاصرات ، وفى مشهد مؤسف تُروى عنه الحكايات والأقاصيص ، فتروى وسيطة ـ كما نقلت صحيفة المصرى اليوم فى تحقيقها على صفحتين بعدد الخميس ١١/ ٢/ ٢٠١٠ ـ تروى تفاصيل الجلسات السرية لـ «بيع» الصغيرات لعواجيز الخليج ، وأن المعاينة بـ ٥٠٠ دولار ، وسعر الزوجة يقل كلما زاد عدد زيجاتها ، أما الأبكار فهن الأكثر طلبًا ؛ لأن العجوز يحلو له إرضاءً لفحولته التى ولت أن يفض بنفسه البكارة ما دام يدفع الثمن من ماله !

يروى التحقيق الصحفى أقاصيص وسطاء يعتدون جنسيا على الفتيات، بهدف «التجريب» قبل الأزواج العرب ، ويروى محامون ويؤكدون أن السماسرة عاطلون من خريجى «الحقوق» الذين لم يجدوا عملًا فارتدوا على بنات الوطن لاتخاذهن تجارة لمن يشترى بثمن أكبر .. والصفقات تتم داخل «دكاكين» و«أكشاك» .. ويروى الأستاذ محمد عبد الله الدكر ، المتخصص فى الأحوال الشخصية ، وابن الأستاذ الكبير المرحوم عبد الله الدكر شيخ المحامين فى

(*) المال ١٨/ ٢/ ٢٠١٠ .

قضايا الأحوال الشخصية ـ يروى أن هناك قرى تعيش على ظاهرة تزويج القاصرات بأثرياء عرب ، حتى إن إحدى تلك القرى أطلق عليها سكانها : «السعودية»، لأن معظم المشترين من هناك ، مؤكدًا أن هذه الظاهرة ليست جديدة ، ولكن ذاكرتنا هى الضعيفة ، فالسيناريو المعروف يبدأ من سائق من سكان إحدى القرى يذهب إلى المطار ، ويلتقى العرب القادمين لتوهم من الخارج ، ويبدأ فى عرض الصفقة عليه ، فإذا قبل ، يأخذه إلى قريته ليعرض عليه الفتيات القاصرات حيث يتم استكمال الإجراءات لمن يقع عليها الاختيار ، وتتم الصفقات فى الغالب بعقود عرفية ، تعنى فى الواقع أنها دعارة مقنعة ؛ لأن شرط ديمومة النية فى الزواج معدوم ، وما العقد العرفى إلاّ ستار لاغتيال الفتاة الصغيرة تحت مظلة القانون ، أو عند الضرورة ـ لدى مأذون باع ضميره وقبل شهادات صورية لعقد أو مزورة قران صغيرة لا يجوز تزويجها !

الزيجات العرفية لا تمتد أكثر من ١٠ ـ ١٥ يومًا ، يقضى فيها الشيخ العجوز غرضه ، ويترك الصغيرة إلى مصيرها ، وهى هى وإن طالت المدة نوعًا ، حال من يضطر إلى العقد عليها ، فكلتاهما تترك لمصيرها بعد أن نفض العجوز الشارى يده من الصفقة ، وكرّ عائدًا إلى بلاده بعد أن أشفى غلمته وحقق مراده ، وعلى الصغيرة ـ إذا حملت ! أن تخوض معركة لإثبات نسب طفلها بما استحدثه القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ لمعالجة هذه الكوارث !

قلت لك فى أول هذا العمود عبارة «أعادتنى الأنباء المتفجرة» ، ولم أقل لك إلى ماذا أعادتنى ، فقد طالت الجملة الاعتراضية حتى انقطع حبل الحديث ، ولكنى قصدت هذا لأثير أشواقك إلى إجابة تركتها معلقة للفت انتباهك !

أعادتنى هذه الأنباء إلى مناقشة قانون الجنسية ١٥٤/ ٢٠٠٤ فى مجلس الشورى ، فقد اعترضت بكل ما وسعنى الاعتراض وملأ عدة صفحات من مضبطة جلسة ٢٦/٦/ ٢٠٠٤ ، اعترضت وبشدة على منح الجنسية المصرية لمن يولد لأم مصرية . وقلت فيما قلت إننى أصدر فى هذا الاعتراض عن انحياز للمرأة وليس ضدها ، فالمرأة هى أمى وأختى وزوجتى وابنتى وحفيدتى ، والانحياز لها هنا هو لحمايتها من سوق النخاسة الذى لم يكن قد وصل وقتها إلى هذه المعدلات الخطيرة .. وصرحت بما صادفنى بإحدى مناطق حلوان ، فى قضية لمأذون شقيق لوزير سابق - درج على عقد زيجات لقاصرات بشهادة تسنين مصطنعة ، وأخرى مزورة ، للأثرياء العرب القادمين لشراء الصبايا المصريات .. وقلت إن القادم ما يكاد يشفى غلمته ، ويقضى مراده ، إلاّ وينفض يده من الصغيرة ويتركها ومن عساه فى رحمها لمصيرهما ، وأن منح الجنسية المصرية لمولود الأم ، معناه أننا نقضى على البقية الباقية التى كان يمكن أن تدعو الآباء للتفكر قبل بيع بناتهن بالثمن لطالبى الشراء فى سوق النخاسة الآدمية .. فإغراء المال ، مع شدة وحاجة الفقر ، يدفع أمثال هذه الأسر إلى هذه البيوع التى تغتال فيها براءة بل وأعراض الفتيات الصغيرات ، ويبرر الآباء هذه الجريمة لأنفسهم بأن العلاقة زواج شرعى ، موثق أو عرفى ، وأنه لابأس إذن ولا مخالفة للشرع والدين !!

الشىء الباقى لإيقاظ هؤلاء السذج من غفلتهم ، أن يدركوا خطورة المشكلة التى يتركها لهم الشارى الهارب ، المتمثلة فيما أنجبه وطار ، وأنها مشكلة خطيرة عسيرة الحل ، تتفاقم مع الأيام إزاء الجنسية التى لم تكن تعطى إلاّ برابطة الدم ، وهى السياسة المتبعة فى كل الدول التى تعانى من انفجار

سكانى وزيادة فى أعداد المواليد عن قدرة المجتمع على الاستيعاب فى الطعام- والشراب والصحة والتعليم وباقى الخدمات ، بينما نترك الأب المسئول عن جنسية وليده متخففا من كل أعبائه ومسئولياته !

قلت يومها إن المصالح العليا للبلاد تعلو الدساتير ؛ لأنه على أساسها تتم صياغة الدساتير بما يناسب كفالة هذه المصالح العليا ، وأنه فى هذا الإطار تختلف السياسة العليا والدساتير فى دول العالم تبعًا لهذه المصالح المستمدة من نسبة سكانها .. وأنه من سوء السياسة وعماء التقدير ، أن نفتح باب الجنسية لكل مولود لأم مصرية بينما نعانى من الانفجار السكانى ومن سوق النخاسة الذى تناولته تصريحا لا تلميحا ، وزدت عليه بسؤال صادم : ماذا لو أعقبت مصرية من شارون أو نتنياهو؟! هـل نعطى الوليد الجنسية المصرية ؟!!

لست أدرى لماذا رفع وزير الداخلية ، والسيد الرئيس ، معارضتهما لهذا المشروع ، ولكنى أعلم أن مقاومتى وقد انحسر اعتراضهما ، قد ذهبت سدًى ، وصدر القانون فى النهاية على ما أراد المحركون له . يومها لم تكن مشكلة نقل الأعضاء بين المصريين والأجانب قد أطلت بعد ، ترى ماذا عسانا نفعل الآن وسوف يفتح نقل الأعضاء ، أبوابًا أخرى أكثر جموحا لاتساع سوق النخاسة وشراء المصريات توسلا إلى الاستيلاء على الأعضاء ، ولا بأس من أن يتلازم ذلك مع قضاء الغلمة بزيجات أبعد ما تكون عن سنن الزواج فى جميع القوانين والشرائع والأديان ؟!

*****